ـــي يشكو الإهـــمـــال !!

وكيل وزارة الزراعة الدكتور محمد الغشم:

فقد 40% من إنتاجيته

قال الدكتور محمد الغشم وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الخدمات أن قطاع الزراعة فقد 40% من إنتاجيته نتيجة الأضرار التي لحقت به جراء انعدام الديزل سابقا وارتفاع أسعاره حاليا وهو ما يؤثر على مستوى الأمن الغذائي ويرفع فاتورة الواردات بشكل كبير.

وأشار الدكتور الغشم في حديث لـ«الثورة الاقتصادي «إلى الدعم الحكومي للزراعة ضئيل بسبب نقص المخصصات وعدم توفير السيولة اللازمة لتنفيذ البرامج الزراعية ومشاريع إنتاجية مهمة لتطوير الزراعة وتنميتها بالشكل الأمثل .

ولفت إلى أن الميزانية التشغيلية للوزارة جعلتها غير قادرة على مكافحة الآفات كالجراد مثلا وهذا يؤدي لفقدان مزروعات بأكملها كما حدث في الشتاء الماضي حين أكل الجراد الأخضر واليابس في شمال تهامة .

داعيا القطاع الخاص للدخول والاستثمار الزراعي فهناك آمال أن يتم الاستثمار بشكل موسع وباستخدام التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج من كل القطاعات.

الفجوة الغذائية في ازدياد وفاتورة الاستيراد من الخارج تتضاعف

لقاء/ أحمد الطيار

كيف تقيمون وضع القطاع الزراعي في اليمن ؟

طبعا القطاع الزراعي كالقطاعات الأخرى متأثرة بالوضع الراهن للبلد ومتأثرة بالأزمة الاقتصادية الكائنة وقد تأثر القطاع الزراعي تأثراً كبيراً جدا فحوالي أكثر من 40% من المزارعين فقدوا إنتاجهم وكثيرا من أشجار الفاكهة وكثير من مزروعات الخضر ومزروعات الحبوب تأثرت تأثر كبير جدا في الفترة الماضية نتيجة ندرة الديزل وارتفاع أسعاره حاليا ،فلو ينظر الناس حاليا لتهامة ومأرب والجوف وأبين وحضرموت وغيرها من المناطق الزراعية سيجدوا مستوى التأثر كبير جدا لأن المزارع أصيبت بالجفاف والأشجار يبست ،فالمزارع لم يستطع التعامل مع هذه الأشجار ولم يستطع الحفاظ عليها نتيجة ندرة المياه ونحن نعرف أن كثير من المزارع وخاصة مزارع الفاكهة والخضار تعمد أساساً على المياه الجوفية وهذه تحتاج مصادر وقود كالديزل والزيوت وغيرها وهذه ثمنها مرتفع.

وهذا التأثر سبب فجوة غذائية كبيرة جدا وبالتالي زادت فاتورة الاستيراد من الخارج ،اليمن الان بات يستورد دخن ويستورد ذرة رفيعة وذرة شامية ونستورد ثوم وغيرها حتى بتنا نستورد كل المنتجات من شتى دول العالم .

أيضا ليست المشكلة في الديزل فقط بل أيضا هناك مشكلة الميزانية التشغيلية من قبل الدولة للبرامج الزراعية صحيح أن الدولة محافظة على رواتب الموظفين وتسلم لهم أخر الشهر لكن الميزانية التشغيلية لكثير من البرامج الزراعية فقدت ،فعلى سبيل المثال في موسم الشتاء الماضي أصابت شمال تهامة أسراب جراد مهولة وسببت كارثة قضت على الأخضر واليابس ووزارة المالية آبت ألا أن تصمم أن لاتصرف ريال واحد والمبلغ الذي كانت يفترض تصرفه والمقدر ب100 مليون ريال أو 50 مليون ريال ولم تصرفه تسبب بأن المزارعين فقدوا كل محاصيلهم في تلك المزارع عرضنا تلك الوقائع من الميدان ولم نلحظ أي استجابة قط .

وهذا مشكلة أن بعض الجهات والوزراء التي لديها اتخاذ القرار لاتقوم بالنزول للميدان ولاتعرف ما المشكلة التي يعاني منها المزارعين ،المشكلة أيضا أن حتى أعضاء مجلس النواب قد أصابهم مرض عدم القلق لمناطقهم التي رشحتهم ليوصلوا أصواتها للحكومة لم يعيروها أي أهمية ،وللحقيقة إن القطاع الزراعي تأثر تأثرا كبيرا جدا فكثير من مزارع الفاكهة يقوم أصحابها بعرضها للبيع وبأبخس الأسعار ولا أحد يستطيع الشراء .

بعد أن تم رفع الدعم وهي خطوة مهمة جدا لأنه بدونه كان يمكن أن يسقط الاقتصاد وتسقط الحكومة وينخفض الريال وغيرها ،لكن أيضا في هذه الحالة المزارع لم يستطيع عمل شيء.

المعالجات ضعيفة كان يفترض أن تكون معالجات قبل ومعالجات بعد ،لأننا لما نرى الآن الأسعار ونقيسها بالنسبة للمستهلكين نجدها أسعار مرتفعة ،بعض المسئولين الذين لا يدخلون السوق ويشترون بأنفسهم لا يعرفون أين أصبحت الأسعار وكيف كانت وكيف هي الآن .

الأمن الغذائي

فيما خص الأمن الغذائي كيف تقيمون وضعه ؟

في الحقيقة أن الأمن الغذائي تدهور وتدهور بشكل لا يستوعبه أحد وفاتورة الاستيراد ارتفعت بشكل كبير جدا مثلا الذرة الرفيعة التي تزرع في الجبال على الأمطار وهذه لا مشكلة فيها ، الأمن الغذائي تدهور إلى حد كبير جدا فمعظم محاصيلنا تأتي من السهول وهذه السهول تدهور فيها الإنتاج بشكل كبير فمزارع الحبوب تعاني ومزارع الفاكهة تعاني ومزارع الخضار أيضا حتى القيمة الغذائية في هذه المنتجات أصبحت قليلة جدا إضافة إلى هذا أصبحت شريحة كبيرة من المجتمع من الطبقة الوسطى فقيرة ولم تعد تملك المال بسبب الوضع الصعب جدا.

موازنة

هل وزارة الزراعة محتاجة لدعم وما مقدار الدعم الذي يجعلها تنهض بالإنتاج ؟

حقيقة أن الوزارة عملت خطط وبرامج كثيرة وزارتنا هي كأي وزارة أخرى تضع الخطط لكن الميزانية المقرة من وزارة المالية يكون الاعتماد فيها ضعيف ومحدود جدا وبالتالي لا نستطيع القيام بتنفيذ أي مشروع أو برنامج حسب خططه فهم يعتمدوا ميزانية بس عند الصرف للمستحقات لاتستطيع لأن الرصيد في البنك يكون صفر لان الإيرادات من النفط ومن المصادر الأخرى تكون محدودة ،وحسب مقدار التوفر إن تم يصرف فإن لم تتوفر تتوقف عن العمل ،فالوزارة من جانبها مهتمة بشكل كبير جدا في بناء السدود والقنوات ودعمت الكثير من المزارع القائمة كمزرعة سردد على سبيل المثال والوزارة ضمن خطتها للأمن الغذائي عن طريق المساعدات والقروض فإنها تنفذ عدد من المشاريع في عدة محافظات ،إضافة إلى أن مشكلة الديزل والقضايا المتعلقة بالري هناك دراسة قد أعدت بالنسبة لإدخال الطاقة الشمسية كبديل للديزل والمسئولين المعنيين بالوزارة حقيقة يشتغلوا بوتيرة عالية جدا بحيث أنها تتوفر الميزانية وتتوفر هذه الطاقة البديلة ويبدوأ ب1500 مضخة تعمل بالطاقة الشمسية وبعمق 150 متر ،ونتمنى أن يتم الأمر بخير .

مشكلة صندوق تشجيع الإنتاج السمكي والزراعي الصندوق يعول عليه الدعم لكن مشكلته أن المبالغ التي كانت تورد له من مبيعات الديزل بواقع ريال بعد كل لتر لم يعد يتم توريدها له من قبل وزارة المالية فأصبحت مبالغ هائلة متراكمة عندها له وعندما نوقش الموضوع معهم قالوا ما مضى ماضي ولن يوردوا أي ريال وقالوا من الآن فصاعدا علما بأنهم لم يوضحو هل سيتغير الريال أم سيزيد بعد أن تم رفع الدعم عن الديزل، والحقيقة أننا في البلد فيها سوء تخصيص وسوء إدارة للمال وهي مشكلة نواجهها بعمق ليس الآن فقط بل من زمن كبير.

الطاقة البديلة

تعويلكم على إدخال مصادر طاقة بديلة للري هل يعيد الأمل في توسيع الإنتاج الزراعي ؟

علميا هي مفيدة جدا لكن لازم تقنين المياه بحيث يتم استخدام شبكات الري بالتنقيط حتي لايتم استنزاف المياه الجوفية ،فالمزاع حين كان يستخدم الديزل كان يعمل حساب للمصروفات والنفقات من الديزل وقطع الغيار والزيت فكيف سيعمل حسابه الان وهو يعتمد على الشمس فقط والالوائح الدائمة عندها قلنا لازم تدخل شبكات الري لكي لايتم استنزاف المياه الجوفية فنقع في مشكلة اعمق .

الاستثمار

هل القطاع الخاص دخل في العملية الاستثمارية الزراعية وما الدور المأمل ان يقوم به ؟

في الحقيقة نحن نعتبر المزارع هو قطاع خاص لأنه يقوم بالإنتاج والعملية الزراعية لمفرده وبجهوده بعد تدخلات محددة من جانبنا ،أما القطاع الزراعي المنظم كشركات ومؤسسات تدخل في الإنتاج الحيواني والنباتي فهذا لايزال محدود ويدخل في العملية باستحياء في جوانب كبير في جوانب أخرى مثل إنتاج الدواجن والبيض فالبيض لدينا اكتفاء ذاتي منه والدواجن تعطي نسبة كبيرة من احتياجات السوق .

والحقيقة نحو نشجع القطاع الخاص في عمل مزارع نموذجية إنتاجية في كل المنتجات لكن القطاع الخاص عندما هو يبحث عن الربح السريع التجاري وكذلك لايوجد قطاع صناعي يستوعب المنتجات لان القطاع الصناعي قطاع تحويلي فقط وبالتالي مشكلة ،وأيضا هنا يجب الحديث عن مشكلتنا الرئيسية في القطاع الزراعي والمتمثلة في مشكلة المياه فيه التي تحدد التوسع والمياه هي التي تحدد وهنا نذكر أن المياه في اليمن الكثير منها قد تملح والمياه المالحة لاتناسبها إلا بعض المحاصيل كالأعلاف مثلا .

القطاع الخاص هو مستثمر نشط في القطاع الحيواني كالدواجن والبيض أما اللحوم فهو يقوم باستيرادها من الخارج في الأغنام والدواجن المثلجة.

أمل

هل الأمل في النهوض بالقطاع الزراعي يكمن في دعم وزارة الزراعة أم في قيام القطاع الخاص بعمله ؟.

هو عمل تكاملي في المقام الأول والحقيقةأن المزارع هو قطاع خاص كان معه مساحة صغيرة أو كبيرة ماذا تقدم لها الدولة تقدم له الإرشاد الزراعي على استحياء لأنه لايوجد دعم لها وعملية المكافحة الآفات الوبائية كعلية مكافحة الجراد حيث يتم مكافحته مجانا ومكافح آفات القطن فالمزاعر يزرع القطن ونحن نقدم له المكافحة مجانا وبعض الحشرات كالجدمي في مزروعات ال1ذرة في بدايتها فالمساعدات التي تقدمها الدولة هي مساعدات محدودة جدا ونحن في الفترة الأخيرة نتيجة للنواحي الآمنين والاضطرابات الموجودة في أماكن مختلفة أحجمت من تحركاتنا وعملنا في هذه المناطق.

ى أقل من هكتار

والانجرافات الريحية بنسبة 11.2%، فالملوحة بنسبة 0.8%، بالإضافة إلى مشكلة التصحر التي تهدد حوالي 97% من الأرض في عموم البلاد وتقضي على حوالي 3-5% من الأراضي الزراعية سنويا.

ونتيجة للنمو السكاني والزحف على الأراضي الزراعية من جهة، وقلة هطول الأمطار من جهة أخرى، فقد تناقصت حصة الفرد من الأراضي القابلة للزراعة من 0.13 هكتار في عام 1990م إلى 0.08 هكتار في عام 2004م، وإلى 0.052 هكتاراً الآن، وهو نصيب ضئيل جداً إذا ما قورن بمثيله في البلدان النامية. وقد تناقص متوسط حيازات الأراضي الزراعية من 1.03 هكتار في عام 2000 إلى 0.97 هكتار في الأمر الذي قد يعيق توجهات تعزيز الإنتاج والإنتاجية في النشاط الزراعي، من خلال إدخال أساليب إنتاج حديثة ومكننة عمليات الإنتاج، للاستفادة من وفورات الحجم، وخاصة في الأراضي الهامشية التي تتناقص إنتاجيتها بفعل تفتت حيازات الأراضي.

ورغم أهمية الزراعة المطرية وهي السائدة لغالبية المزارعين في المناطق الريفية، باعتبارها تمثل مصدر دخلهم الوحيد، فقد تعرضت للتدهور في العقود المنصرمة حيث وجد أن محصولي الحبوب والبقوليات في انخفاض مستمر مقابل ارتفاع محاصيل أخرى كالخضار والفواكه والأعلاف والتي تعتبر ذات مردود عالي رغم انخفاض مساحة الأراضي بمقدار أكثر من 12% خلال ربع القرن الأخير، وقد جاءت هذه الزيادة في المساحة المروية على حساب زيادة ضخ المياه الجوفية.

التصحر

•تحيط اليمن كميات هائلة من الرمال غير المستقرة كصحراء الربع الخالي ورملة السبعتين والتي تتحرك في بعض المواسم بسرعة 20 كم/ساعة. ويعتبر التصحر ظاهرة خطيرة تهدد الموارد الأرضية وخاصة الزراعية، حيث تتراكم الرمال لتغطي الكثبان الرملية النشطة في اليمن 5.8 مليون هكتار تتوزع على محافظات مأرب، الجوف، لحج، أبين، شبوة، حضرموت، المهرة، وصعدة. ويتراوح معدل التصحر في الأراضي الزراعية 3-5% سنويا، حيث تشير الدراسات إلى تغطية الرمال حوالي 9,843 هكتار .

ويزداد الأمر خطورة، كون المتأثرين الرئيسيين من تدهور الموارد الأرضية هم فقراء الريف.. وهنا لا بد من الاتجاه نحو أنماط أخرى للتنمية من أجل التعامل مع الموارد البيئية المحدودة كنفقات لرأس المال الطبيعي وبما يوفر جزءاً من تلك الموارد للأجيال القادمة.

الأمين العام للاتحاد التعاوني الزراعي علي الهيثمي":

القـــرى والمـــنـــاطـــق الـــزراعـــيـــة أفـــرغـــت مـــن الـــســـكـــان

لا يمكن تحقيق أي تنمية إلا بالزراعة

يرى الأمين العام للاتحاد التعاوني الزراعي علي الهيثمي أن إهمال القطاع الزراعي الذي لا يحظى بأكثر من 2% من الدعم الرسمي أفرغ قرى ومناطق من السكان وساهم في ارتفاع الهجرة من الأرياف إلى المدن.

وقال في لقاء خاص لـ الثورة" إن اليمن بطبيعتها بلد زراعي ، ولا يمكن تحقيق أي تنمية إلا بالزراعة ولهذا لا يمكن تجاهل هذا القطاع الواعد وأي تطور إلى مصاف الدول المتقدمة يحتاج للاهتمام بالقطاع الزراعي.

وتحدث حول الطاقة الشمسية التي تعتبر إحدى البدائل الموجودة لمساعدة المزارعين ، لكنها لن تكون صالحة لكافة المناطق اليمنية وستكون مجدية في بعض المناطق ويمكن أن تساهم بشكل سلبي في استنزاف المياه وهناك حل آخر يتمثل بالغاز.

وأكد الهيثمي تقديم مقترح إلى رئيس الجمهورية لتشكيل لجنة عليا لإنقاذ الوضع الزراعي والسمكي وتعمل على تصحيح الخطط والبرامج الزراعية السابقة التي لم تحقق أي اثر ايجابي للنهوض بهذا القطاع الإنتاجي الواعد.

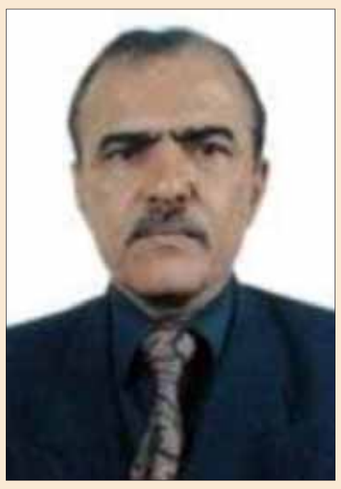

حاوره / محمد راجح

- قدمنا مقترحاً لتشكيل لجنة عليا لانقاذ الوضع الزراعي والسمكي

- بلدنا زراعية لكن لدينا مشاكل في المياه والري وارتفاع تكاليف الانتاج

- الطاقة الشمسية يمكن أن تؤثر على استنزاف المياه والغاز بديل أمثل

*** هناك حديث واسع حول أن اليمن بلد زراعي بامتياز ، هل هذا الحديث مقارب للحقيقة ، وبرائيك هل هناك مستقبل للقطاع الزراعي ؟**

- اليمن بطبيعتها بلد زراعي، ولا يمكن تحقيق أي تنمية إلا بالزراعة ولهذا لا يمكن تجاهل هذا القطاع الواعد وأي تطور إلى مصاف الدول المتقدمة يحتاج للاهتمام بالقطاع الزراعي ، صحيح أن العلم متقدم وهناك تطورات عالمية متلاحقة في الصناعة والتكنولوجيا وغيرها لكن تبقى الزراعة عاملاً أساسياً لبناء اقتصاد متين وتنمية حقيقية على الأرض ، صحيح طبيعة بلدنا زراعية لكن لدينا مشاكل في المياه والري وارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل غير طبيعي وتراجع الإنتاج الزراعي وصعوبة المنافسة بالمنتج في الأسواق الخارجية بالإضافة إلى عدم وجود تنمية حقيقية وانعدام الاستقرار ، أيضا لا نمتلك خطوط استراتيجية للتطور والنهوض بالمجال الزراعي ، وسيعاني هذا القطاع خلال الأعوام القادمة ما لم توضع المخارج العلمية الحديثة لانتشال وضع اليمن الزراعي وأيضا السمكي ، اليمن بلد زراعي وسمكي منذ الأزل .

إنتاج

*** اليمن كما تقول بلد زراعي بالدرجة الأولى ، لكن مؤشرات الإنتاج لا تعكس ذلك ؟**

- صحيح اليمن بلد زراعي واغلب السكان يعملون في هذا القطاع ، و كما قلت أيضا نعاني من مشاكل تنعكس على القدرات الإنتاجية ، لكن إنتاجنا يتميز بجودة عالية من حيث النوعية والجودة ولدية قدرات تنافسية عالمية وإقليميا ، وهذا يتطلب وضع خطط تنموية حقيقية لا تعتمد على العشوائية والفوضى ، نحتاج لبرامج وخطط واقعية للتعامل مع المزارعين ، وأيضا يحتاج هذا القطاع إلى دعم كبير للمزارع لننهض بهذا القطاع.

إهمال

*** كيف تفسر غياب أو تقصير في دور الدولة لدعم وتحفيز القطاع الزراعي ولهذا لا يجد المزارع أي مساندة حقيقية الأمر الذي يؤدي إلى توسع زراعة القات ومشاكل أخرى في التسويق والإنتاج ؟**

- هذا كلام حقيقي ، ومعروف أن اهتمامات الدولة منذ سنوات تتركز في قطاعات أخرى ليس من بينها القطاع الزراعي ، والقطاع الزراعي لا يحصل على أكثر من 2% من الدعم الرسمي ،بينما قطاعات أخرى تحظى باهتمام أوسع وكبير على الرغم من كونها قطاعات غير إنتاجية ، ولهذا لا يوجد أي اهتمام بالقطاع الزراعي وتصور دعم الدولة للقطاع السياحي أكثر بكثير مما يحصل علية القطاع الزراعي بنحو 11% والقطاع الزراعي كما قلت لا يجد أكثر من 2 إلى 3 % ، ولهذا هناك خلل في عملية تنمية القطاعات الإنتاجية، ونتيجة لإهمال الزراعة تجد ارتفاع كبير في الهجرة إلى المدن وهناك قرى ومناطق أفرغت من السكان وبالمقابل تكتظ المدن بالسكان ، وهذا بسبب سوء السياسة الاقتصادية السابقة ، أيضا عدم الاهتمام بالثروة الحيوانية التي تعد المكون الثاني في الزراعة التي تتكون من قطاعين نباتي وحيواني ،وإذا كنا نعاني مثلا مشكلة في المياه تؤثر على الإنتاج النباتي يمكن أن نهتم بالثروة الحيوانية وتغطية العجز الذي لدينا في المنتجات الحيوانية .

بدائل

*** هل يمكن للطاقة الشمسية ان تحل مشكلة الديزل وغيرها من الآثار والمعوقات في هذا الخصوص ؟**

- الطاقة الشمسية احد البدائل الموجودة لمساعدة المزارعين ، لكنها لن تكون صالحة لكافة المناطق اليمنية ستكون مجدية في بعض المناطق مثل تهامة وحجة وتعز ولحج وجزء من محافظة إب وجزء من المحافظات الساحلية والشرقية والى حد ما الجوف والمهرة ،لكنها لن تحل المشكلة لصعوبة استخدامها في بعض المناطق الأخرى ، وإذا اعتبرناها حلاً رئيسياً هذا سيخلق مشكلة تتمثل في الإفراط باستخدام واستنزاف المياه ولهذا لابد أن يكون لها محاذير في عملية استخدامها ، وهذا الأمر يتطلب شبكات ري حديثة لتقنين استهلاك المياه حتى لا يتم استنزافها ، لدينا بدائل أخرى وأهمها الغاز الذي يمكن أن يكون أفضل من الطاقة الشمسية في بعض المناطق لكن هذا يمكن أن يؤثر على خلق أزمة في الغاز خصوصا انه مادة استهلاكية منزلية لا يستطيع المواطن الاستغناء عنها.

مقترح

*** برأيك ما الذي يجب عمله لتأهيل وتطوير قدرات الفئة التقليدية الأكثر سيطرة على القطاع الزراعي لخلق تنمية زراعية حقيقية ؟**

- قدمنا مقترحاً للأخ رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة عليا ، برئاسة رئيس الوزراء تكون مهمتها الأساسية وضع الخطط والاستراتيجيات العامة لانتشال الوضع الزراعي والسمكي ، نأمل أن يتم الأخذ بعناية بهذا المقترح ويتم تشكيل لجنة تشمل أيضا إلى جانب الوزراء المعنيين نخبة من الخبراء والفنيين والمختصين، وذلك بهدف تجنب الأخطاء السابقة ، هناك مثلا أخطاء في إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشاريع في هذا الجانب ولهذا نحتاج لتنفيذ سياساتنا وبرامجنا الزراعية إلى دراسات فنية واقتصادية واقعية بمعايير علمية ومعرفية تجنب مخاطر فشل السياسات الزراعية السابقة ، الأمر أيضا يتطلب إعداد استراتيجية وطنية للزراعة ، صحيح أن البلد تعاني من مشاكل اقتصادية لكن الزراعة هي الأساس ، قطاع واقعي وليس وهمياً ومصيره البقاء.